S/2006/355

الأمم المتحدة



Distr.: General
31 May 2006
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أنشئ مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان في عام ٢٠٠٠ بناء على طلب من حكومة طاجيكستان لدعم جهود تحقيق الاستقرار في البلاد في المرحلة التالية للصراع، إثر انسحاب بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويتيح المكتب الإطار السياسي والقيادة اللازمين لأنشطة بناء السلام التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في طاجيكستان. ويعمل المكتب بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، وبالاشتراك مع سلطات طاجيكستان على جميع المستويات، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني، والبلدان المانحة، على تهيئة الظروف الضرورية لضمان عدم التراجع عن عملية السلام. وهو يشجع تواصل الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، ويساعد في تعزيز المؤسسات الديمقراطية وآليات منع نشوب الصراعات، وتأكيد سيادة القانون، ودعم القدرات الوطنية في مجال حقوق الإنسان.

وقد حققت طاجيكستان تقدما ملحوظا في مجال تعزيز الاستقرار والمصالحة الوطنية خلال السنوات الست الماضية من عمر عملية بناء السلام. بيد أنه لا تزال هناك جهود كثيرة يتعين بذلها للتغلب على آثار الحرب الأهلية. ولهذه الغاية، قام المكتب بوضع مشروع للحوار الوطني بشأن التعددية السياسية وتوطيد السلام، خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦، وأمكن بفضله الجمع بين ما يربو على ٥٠٠ شخص من المسؤولين الحكوميين ونشطاء الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، في اجتماعات عقدت في كامل أنحاء البلاد.

وأتاح هذا المشروع، المنفذ بالتعاون مع السلطات الوطنية، الفرصة لبناء الثقة المتبادلة وإيجاد توافق آراء بشأن المسائل الحاسمة لاستمرارية عملية السلام. وقد ساهم المشروع، بتشجيعه لقيام شراكة اجتماعية بين المجتمع المدني والسلطات الحكومية، في زيادة شفافية هذه السلطات على جميع المستويات. ويواصل المكتب القيام بدور فريد لا غنى عنه بوصفه أداة

تيسير هادئة تساعد على إيجاد حلول للمشاكل العويصة والحساسة التي غالبا ما تنشأ في إطار المرحلة الانتقالية.

وتمثل الانتخابات الرئاسية القادمة، وهي أول انتخابات تجرى في وقت السلم، نقطة تحول مهمة في البيئة السياسية في المرحلة التالية للصراع. وبتوجيه من بعثة قامت بها الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية، وبناء على طلب من حكومة طاجيكستان، وضع المكتب مشروع مساعدة تقنية للانتخابات الرئاسية المقبلة التي ستجرى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦. وسينفذ المشروع بالتعاون الوثيق مع السلطات الانتخابية الوطنية. كما سهل المكتب اتخاذ السلطات الوطنية لتدابير تهدف إلى تحسين العلاقات بين الحكومة ووسائط الإعلام، ووصول الجمهور إلى المعلومات، من قبيل تنظيم مؤتمرات صحفية يعقدها وزراء الدولة بصفة منتظمة.

وفي مجال منع نشوب الصراعات، شرع المكتب، من خلال مراكزه الثمانية المنتشرة في البلاد، في مجموعة من الحلقات الدراسية التدريبية بشأن حقوق الإنسان وإدارة الصراعات لما يربو على ٩٠٠ شخص، من العناصر البارزة على مستوى المجتمعات المحلية، والعاملين في مجال التعليم والقانونيين والمسؤولين المحليين.

وابتغاء توطيد سيادة القانون، واصل المكتب أنشطته الرامية إلى تعزيز الروح المهنية والمساءلة في تطبيق القوانين وتشجيع الإجراءات الانتقالية والإصلاح في هذا القطاع. وشرع مستشار الشرطة المدنية بالمكتب في تنفيذ برنامج لتدريب موظفي وزارة الداخلية على استيعاب المعايير القانونية الدولية التي تنظم عمليات الشرطة. واشترك في هذا البرنامج أربعون مدربا وأكثر من ١ ٠٠٠ شخص من موظفي الوزارة. وقدم المكتب الدعم لوزارة الداخلية في إصدار نشرتها، مما يزيد شفافية عملها وانفتاحها على الجمهور. كذلك قام المكتب باتخاذ التدريبات الرامية إلى تدريب ٣٠ من موظفي وزارة الداخلية بالخارج على أنشطة الشرطة المدنية وحفظ السلام، تحضيرا لإنشاء وحدة وطنية يمكن أن تشترك في عمليات الأمم المتحدة.

وفي إطار عملية الانتقال، يمكن أن تكون انتهاكات حقوق الإنسان سببا لوقوع تصدعات في المجتمع. ولمعالجة هذه المسائل، ساهم المكتب في بناء القدرات الوطنية في مجالات توفير الحماية القانونية للمواطنين، والتثقيف بشأن حقوق الإنسان، وتقديم التقارير وتنفيذ الالتزامات المترتبة بموجب المعاهدات. كذلك، شجع المكتب على إنشاء مكتب لأمين مظالم وطني معني بحقوق الإنسان، من خلال مؤتمر عُقد، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ضم ثمانين مشتركا وخبيرا دوليا؛ وقدم المساعدة للسلطات الوطنية

في تطبيق توصيات الآليات التقليدية للأمم المتحدة بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، في إطار مشروع ضم ١١٥ برلمانيا وقاضيا وناشطا سياسيا؛ وتوصل إلى توافق آراء بشأن ضرورة تنفيذ توصيات مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني باستقلالية القضاة والمحامين؛ ودعم تنفيذ البرنامج الحكومي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بتشجيع اعتماد المنهج الدراسي الشامل الأول المتعلق بحقوق الإنسان في المرحلة الثانوية؛ كما قام المكتب برصد دقيق لتطورات حقوق الإنسان في البلد وقدم المشورة إلى السلطات بشأن المسائل السياسية الحساسة.

وتعترف البلدان المانحة بدور المكتب باعتباره جهة رئيسية ميسرة لجهود توطيد السلام في طاجيكستان في المرحلة التالية للصراع، وقد تعهدت هذه البلدان في الآونة الأخيرة بالمساهمة بمبلغ يتجاوز مليوني دولار من دولارات الولايات المتحدة لتمويل برامج المكتب.

وبناء على طلب من حكومة طاجيكستان، وفي ضوء الدور الهام البالغ الإيجابية الذي يقوم به المكتب، واستمرار حاجة البلد إلى المساعدة في مجال توطيد السلام، فإنني أعتزم تمديد أعمال مكتب الأمم المتحدة لبناء السلام في طاجيكستان لفترة سنة أخرى، أي حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مع مواصلة التفكير في استراتيجية خروج مناسبة.

وسأغدو ممتنا لو تفضلتم باطلاع أعضاء مجلس الأمن على محتويات هذه الرسالة.

(التوقيع) كوفي **عنان**